

### محتويات التقرير

تزيد الفجوات في التمويل حالة الشك وكذلك تزيد المصاعب لدى النازحين في غزة..... 3

تستمر عزلة الفلسطينيين في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل..... 5

مخاوف بشأن العقوبات الجماعية، إجراءات جديدة تستهدف حقوق الإقامة لفلسطيني القدس الشرقية..... 10

يشكل تفشي أمراض الحيوانات خطراً على سبل كسب العيش الهشة أصلاً في قطاع غزة..... 13



صوير مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية، شاطئ/نهر أير 2015

طفلة فلسطينية تارحة في سكن مؤقت في غزة

### نظرة عامة

فرضت السلطات الفلسطينية القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة قيوداً جديدة على الوصول عقب مقتل أحد أعضاء حماس في مدينة غزة يوم 24 آذار/مارس على أيدي مهاجمين مجهولين. وتأثر الخروج عبر حاجز «أربع- أربع» - الذي يتحكم في الوصول إلى معبر بيت حانون «إيرز» بين إسرائيل وغزة - بشكل خاص، مقلصاً بشكل متزايد العدد القليل أصلاً للفلسطينيين في غزة المسموح لهم بالمغادرة من خلال معبر إيريز بسبب القيود المفروضة مسبقاً من الإسرائيليين على الخروج. وحتى 6 نيسان/أبريل، ضاع على 102 مريض تم تحويلهم للعلاج الطبي خارج غزة مواعيدهم وعملياتهم وسيضطرون لحجز مواعيد جديدة. جاءت هذه القيود قبل الأعياد الدينية والوطنية الإسرائيلية الوشيكة، عندما يتم في العادة تقليص ساعات فتح المعابر الخاضعة للإسرائيليين أمام المسافرين والبضائع. وفي 6 نيسان/أبريل، أعلنت وزارة الداخلية في غزة أنه تم رفع القيود المفروضة على خروج الأشخاص من غزة.

استمر معبر كيرم شالوم التجاري الخاضع للإسرائيليين في العمل دون تعطيل. وهذه نقطة الدخول الوحيدة التي تعمل على أساس منتظم لدخول البضائع، بما في ذلك مواد البناء المطلوبة لإعادة بناء المنازل التي تضررت نتيجة القتال في عام 2014. وبالرغم من التقدم الكبير في إعادة البناء، كان لا يزال 7,700 أسرة فلسطينية دمرت منازلهم أو تضررت بشكل كبير مهجرين في شباط/فبراير 2017. هناك مقال في عدد هذا الشهر من النشرة الإنسانية يتعلق بالمساعدات النقدية المؤقتة للمأوى، والتي هي الشكل الأساسي للمساعدة للأسر المؤهلة إلى حين عودتهم إلى منازلهم. وحتى اللحظة في 2017، لم تقدم أية التزامات مالية لدعم المساعدات النقدية للمأوى لغير اللاجئين، وهناك فجوات تمويل كبيرة للاجئين، مما يزيد من احتمال تراكم الديون واعتماد آليات سلبية للتكيف مع الوضع.

وفي إطار القيود الجديدة على الوصول، منعت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة أيضاً الصيادين من النزول إلى البحر، تزامناً مع بدء موسم السردين، لتزيد من تقويض سبل العيش المعتمدة على الصيد والمتضررة بسبب تقييد الوصول في حدود ستة أميال بحرية التي تفرضها إسرائيل منذ أمد طويل (أعلنت إسرائيل مؤخراً أنه سيتم توسيع منطقة الصيد لتسعة أميال بحرية في المستقبل القريب). وكذلك تقوضت سبل عيش المزارعين الفلسطينيين في غزة الذين يربون الماشية والمجترات الصغيرة مؤخراً بسبب تفشي مرض الحمى القلاعية؛ الذي جرى تسليط الضوء عليه في هذه النشرة، وبينما تباطأ تفشي المرض، لجأ بعض المزارعين لبيع حيواناتهم للحد من الخسائر المحتملة.

### القضايا الرئيسية

- لم يتم تخصيص أي تمويل لإعادة بناء المنازل لما يقرب من 4,000 أسرة نازحة في قطاع غزة.
- تعرّض القيود الخطيرة على الوصول ما يقرب من 2,000 فلسطيني في منطقة المستوطنات في مدينة الخليل لخطر الترحيل القسري.
- تزيد الإجراءات الجديدة التي تستهدف إلغاء حقوق الإقامة لأفراد أسر منفذي الهجمات في القدس الشرقية من المخاوف بشأن العقاب الجماعي.
- تمت السيطرة بدرجة كبيرة على تفشي مرض الحمى القلاعية، والذي أصاب أكثر من 100 مزرعة للماشية في قطاع غزة.

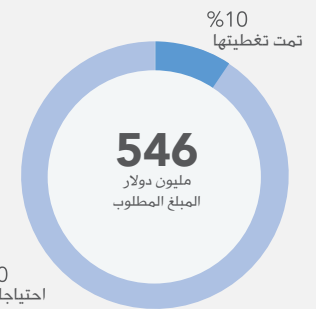
### أبرز الأرقام في آذار/مارس 2017

7	مديون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
189	مديون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
0	إسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)
19	إسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)
28	مبانٍ هدمت في الضفة الغربية
38	مهجرون في الضفة الغربية

### خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2017

546 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 10% من التمويل



90% احتياجات لم يتم تلبيتها



وهناك مقال آخر يعالج سلسلة من الإجراءات الأخيرة التي تستهدف سكان أحد أحياء القدس الشرقية، موطن منفذ هجوم قتل أربعة جنود إسرائيليين في كانون الثاني/يناير 2017، مما زاد من المخاوف بشأن العقاب الجماعي. وينطوي أحد هذه الإجراءات على إلغاء حقوق الإقامة لبعض أفراد أسرة المنفذ، مما سيؤدي لترحيلهم قسرياً.

وتسلط نشرة هذا الشهر الضوء على تأثير القيود على الوصول المفروضة على الفلسطينيين «المحاصرين» في منطقة المستوطنات في مدينة الخليل، والتي تزايدت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، عقب تزايد الهجمات الفلسطينية والهجمات المزعومة.

وفي هذا السياق، خصص منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، تقريره الشهري لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للحديث عن التطورات منذ إصدار المجلس القرار رقم 2334 في كانون الأول/ديسمبر 2016، والذي دعا إسرائيل لاتخاذ خطوات «لوقف جميع النشاطات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية». وأفاد المنسق الخاص أنه «لم يتم اتخاذ مثل هذه الخطوات خلال الفترة التي يغطيها التقرير». بدلاً من ذلك، «شهدت الفترة التي يغطيها التقرير زيادة ملحوظة في البيانات، والإعلانات والقرارات المتعلقة ببناء المستوطنات وتوسيعها». كذلك، دعا القرار كلا الطرفين إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات التحريضية، غير أن المنسق الخاص لاحظ بقلق أن «مثل هذه الأعمال استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير».

منعت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة الصيادين من النزول إلى البحر، تزامناً مع موسم الساردين، لتزيد من تقويض سبل العيش المعتمدة على الصيد.



منزل مدمر أثناء الأعمال القتالية في عام 2014، غزة.33



ساهمت مجموعة المأوى في إعداد هذا القسم

## فجوات التمويل تزيد حالة الشك والمصاعب لدى النازحين في غزة

لا يزال ما يقرب من 40,000 شخص مهجرين منذ تصعيد القتال في عام 2014

بالرغم من التقدم الكبير في إعادة البناء، لا يزال 7,700 أسرة فلسطينية، أو ما يقرب من 40,000 شخص دمرت منازلهم أو تضررت بشكل كبير خلال القتال في 2014، مهجرون في شباط/فبراير 2017، نزولاً عما يزيد عن 16,000 أسرة في بداية عام 2015. والقلق الأكبر يتعلق بما يقرب من 4,000 أسرة من هذه الأسر لم يخصص لها أي تمويل لإعادة البناء ولا ترى أي نهاية في الأفق لنزوحها.

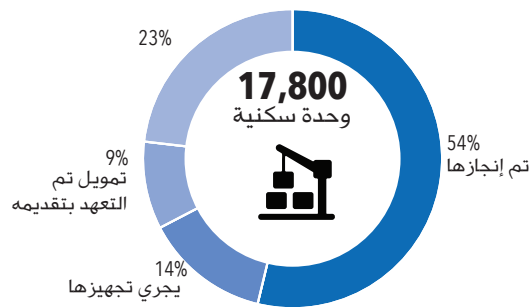
يواجه النازحون في غزة مجموعة من التحديات والمخاوف المتعلقة بالحماية. وانعكست تلك التحديات والمخاوف في دراسة مسحية شاملة أجراها الشركاء في الإغاثة الإنسانية في النصف الثاني من عام 2015، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتشمل المخاوف الازدحام وانعدام الخصوصية، ومحدودية القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية، وتراجع كمية ونوعية الطعام المستهلك، وخطر العنف القائم على أساس النوع، والتعرض للأحوال الجوية البالغة السوء وللذخائر التي لم تنفجر. وتؤدي هذه العوامل إلى تفاقم حالة الضعف لدى جماعات معينة، وخاصة الأسر التي تعيّلها نساء، والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقات.

ووفقاً لتقدير مجموعة المأوى، فإن أكثر من 60 بالمائة من الأسر النازحة تقيم حالياً في سكن بالأجرة؛ ونظراً لمحدودية المسكن، يُعتقد أن بعض هذه الأسر تستأجر في الواقع مساحة داخل منازل الأسر الممتدة. والأسر الباقية تقيم في منازلها المتضررة، أو مع أقارب، أو في وحدات سكن جاهزة، أو في مأوى مؤقت أو يكون لديها ترتيبات أخرى.

### مساعدات نقدية للمأوى المؤقت: شريان حياة تحت التهديد

كانت مساعدات المأوى النقدية المؤقتة في شكلها الأساسي مساعدات تقدم للأسر المؤهلة لتمكينها من إيجاد سكن حتى تتم إعادة بناء منازلها أو إصلاحها. وكانت مساعدات المأوى النقدية المؤقتة الشهرية المقدمة منذ انتهاء القتال في عام 2014 تتراوح ما بين 200 و250 دولاراً أمريكياً لكل أسرة، وهو مبلغ أعلى بشكل ملحوظ مما كان عليه في الحروب السابقة (حوالي 150 دولاراً أمريكياً)، كنتيجة للطلب الكبير والضغط على المساكن المتوفرة.

### إعادة بناء المنازل المدمرة/المتضررة بشكل كبير حسب الحالة



يقدر عدد الحالات الحالية التي تتلقى مساعدات المأوى النقدية المؤقتة بما يتراوح بين 6,500 - 7,000 أسرة، بالمساعدات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) للأسر اللاجئين (أكثر من 70 بالمائة من جميع النازحين) والتي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأسر الباقية؛ وتساعد جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عدداً قليلاً في عام 2017 من خلال الهلال الأحمر التركي.



وعلى الرغم من بعض التأخيرات، تلقى جميع المستفيدين من اللاجئين وما يقرب من نصف المستفيدين من غير اللاجئين دفعاتهم من مساعدات المأوى النقدية المؤقتة بالكامل في عام 2016، في حين تلقى النصف الآخر من غير اللاجئين دفعات جزئية. وخلافاً لذلك، لم يتم تقديم أية التزامات مالية لدعم مساعدات المأوى النقدية المؤقتة لغير اللاجئين، في عام 2017 إلى الآن، وتم التعهد بأقل من ربع الأموال المطلوبة للاجئين حتى هذا التاريخ.<sup>1</sup>

ووصف المستفيدون مساعدات المأوى النقدية المؤقتة بأنها شريان حياة يمكنهم من الحصول على سكن لا يمكن تحمل تكلفته لولا المساعدات وتأمين شروط الحياة الأساسية (انظر دراسة حالة). ومن شأن انقطاع هذه المساعدات أن يزيد من احتمال تراكم الديون وتبني آليات تكيف سلبية، بما في ذلك العودة للمنازل المتضررة أو غير المكتملة والتأثير السلبي الناتج على الأمان وظروف المعيشة.

ولحالة عدم اليقين الناجمة عن فجوات التمويل ضريبة نفسية ويفيد النازحون أنهم يشعرون بالقلق والخوف من إجبارهم على الرحيل، هي ليست المرة الأولى بالنسبة لغالبية النازحين. ووثق المسح المشار إليه آنفاً أنه بحلول النصف الثاني من عام 2015، انتقلت الأسر النازحة المتوسطة 2.4 مرة أكثر منذ تهجيرهم الأول، بينما بلغ تنقل ربع الأسر النازحة أربع مرات أو أكثر.

ولحالة عدم اليقين الناجمة عن فجوات التمويل ضريبة نفسية ويفيد النازحون أنهم يشعرون بالقلق والخوف من إجبارهم على الرحيل

### طفرة الإيمان: مساعدات نقدية وإعادة بناء



تصوير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بناتا أفنان: ريماس (8 سنوات) ونور (6 سنوات)

أفنان الغوفري، تبلغ من العمر 29 عاماً، تعيش في حي التفاح في مدينة غزة. ربة بيت وأم لثلاث بنات وولد كانت سكن مع زوجها محمد في شقة في عمارة أسرته حتى دمرت بالكامل خلال القتال في عام 2014.

زوج أفنان، محمد، ليس لديه دخل ثابت، يحصل أحياناً على عمل مؤقت في برامج خلق

فرص العمل أو في أعمال خاصة. كان من الصعب على الأسرة أن تغطي تكاليف عيشها الأساسية، وخاصة الآن، إذ أنهم مضطرون للدفع للمسكن الذي يستأجرونه.

وتوضح أفنان، «غطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيجارنا لمدة سنتين. والآن نحتاج إلى 700 شيقل شهرياً لتغطية إيجارنا. وهذا مستمر منذ حزيران/يونيو 2016 عندما توقف التمويل. أدرك الوضع السياسي والتأخيرات في التمويل، ولكن يصبح الأمر أكثر صعوبة وبشكل كبير لتلبية احتياجات أولادي وأسرتي».

وقالت أفنان، « منزلنا المستأجر ليس مثالياً. إنه يفتقر إلى العديد من المرافق الأساسية، وهو ليس صحياً لأطفالي. علينا أن ندفع لإصلاح الأشياء لأن المالك يرفض الدفع. أشعر بالأسى لأطفالي؛ كان لبناتي غرفتان في منزلنا القديم، كانت جميلة وزاهية الألوان، لكنهم الآن ينامون كلهم معاً في غرفة واحدة. كل شهر عندما ندفع الإيجار أدعو أن يكون لآخر مرة. لكن الشهور تمر دون أي تغيير. أشعر بالأسف على نفسي وزوجي الذي يبذل قصارى جهده للحصول على وظيفة حتى يتمكن من الحصول على حياة كريمة، ولأطفالي الذين يضطرون للمشي لمسافة طويلة للوصول إلى مدرستهم».



إفادة قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجمعها

## عزلة الفلسطينيين في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل مستمرة

### 1997 – 2017: عشرون عاما منذ تقسيم الخليل

في كانون الثاني/يناير 1997، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل. وسلمت إسرائيل، بموجب الاتفاقية، السيطرة على أكثر من 80 بالمائة من مدينة الخليل (18 كيلومترا مربعا عرفت باسم H1، أي الخليل 1) إلى السلطة الفلسطينية، بينما احتفظت بالسيطرة الكاملة على العشرين بالمائة الباقية (معروفة باسم H2، أي الخليل 2). تشمل H2 أربعة تجمعات استيطانية إسرائيلية، وهي موطن لبضعة مئات من المستوطنين الإسرائيليين ولسكان يبلغ عددهم أكثر من 40,000 فلسطيني.<sup>2</sup>

يسكن ما يقرب من 30 بالمائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة الخليل 2 (12,000 تقريبا)<sup>3</sup> في الأحياء المجاورة للتجمعات الاستيطانية وهم متضررون بالقيود الصارمة على الوصول. هذه القيود تفرضها السلطات الإسرائيلية لحماية المستوطنين المعرضين لعنف الفلسطينيين، وتسمح لهم ببدء حياة طبيعية.

وَحالياً، هناك أكثر من مئة من معيقات الحركة المادية، بما في ذلك 18 حاجزا مأهولا بشكل دائم و14 بشكل جزئي تفصل منطقة المستوطنات عن بقية المدينة. تم تحديد عدة شوارع داخل هذه المنطقة لاستخدام المستوطنين حصريا، ومقيدة الوصول أمام حركة المرور الفلسطينية، ويحظر على المشاة الفلسطينيين استخدام بعض الشوارع.

وأدت البيئة القسرية الناتجة عن القيود المفروضة على الوصول إلى جانب المضايقات الممنهجة من جانب المستوطنين الإسرائيليين إلى ترحيل آلاف الفلسطينيين قسرا وإلى تدهور الظروف المعيشية لأولئك الذين بقوا هناك.<sup>4</sup> وتشير دراسة مسحية حديثة إلى أن ثلث المنازل الفلسطينية في المنطقة المقيد الوصول إليها (1,105 وحدات سكنية) تم التخلي عنها مؤخرا.<sup>5</sup> وقد تم إغلاق أكثر من 500 منشأة تجارية بأمر عسكري و1,100 منشأة أخرى على الأقل أغلقها مالكوها بسبب الإغلاق والقيود على وصول الزبائن والموردين إليها.

يقيم ما يقرب من 12,000  
في أحياء مجاورة للتجمعات  
الاستيطانية وهم متضررون من  
القيود الصارمة على الوصول.

## الفلسطينيون في حي تل الرميذة وشارع الشهداء معرضون لخطر الترحيل القسري



زادت السلطات الإسرائيلية ، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، نظام القيود المفروضة على الوصول في منطقة المستوطنات في مدينة الخليل. وفُرضت القيود الإضافية على حركة الفلسطينيين في سياق تزايد الهجمات الفلسطينية والهجمات المزعومة (غالبيتها هجمات طعن) ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين في المدينة، والتي أسفرت عن مقتل إسرائيلي واحد و25 فلسطينياً اشتبه بتنفيذهم الهجمات.

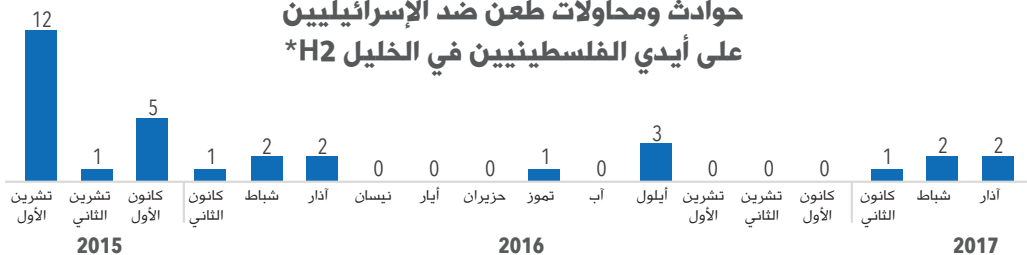
وأُعلن حي تل الرميذة وشارع الشهداء، حيث يعيش ما يقرب من 2,000 فلسطيني، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015، كمنطقة عسكرية مغلقة. ولا يسمح بالمرور إلا لسكان المنطقتين الفلسطينيين المسجلين لدى الجيش والمخصص لهم رقم مكتوب بخط اليد على غلاف بطاقات الهوية الخاصة بهم<sup>6</sup> من خلال حاجزي (باب الزاوية وجلبرت) اللذين يتحكمان بالوصول إلى منازلهم.<sup>7</sup> تحول أحد هذين الحاجزين (حاجز 56 أو باب الزاوية)، والذي يقع عند نقطة الوصول الرئيسية لهذه المنطقة من الخليل 1، إلى «حصن» متعدد الطبقات بأسيجة معدنية عالية، وأبواب معدنية دوارة، وأجهزة كشف المعادن ونقطة مراقبة عسكرية. ويتم خلال الاحتفالات الدينية للمستوطنين الإسرائيليين وزائريهم، إغلاق المنطقة بإحكام أمام الفلسطينيين، تاركين بعضهم محبوسين داخل منازلهم والآخريين عاجزين عن العودة إلى منازلهم في مواعيد عودتهم.<sup>8</sup>

كان لنظام الترقيم وترسيخ البنية التحتية للحاجز أثر شديد على ظروف المعيشة للفلسطينيين، مما يزيد من عزلة السكان ويفصل العائلات عن بعضها. ولم يعد بإمكان الأشخاص الذين انتقلوا من المنطقة قبل تطبيق نظام الترقيم زيارة أسرهم، وكذلك الأقارب أو الأصدقاء الذين يعيشون خارج المنطقتين. وأصبحت دوائر الصداقة للأطفال وفرص الزواج محدودة. وخلال العام الماضي، غادرت بعض الأسر المنطقة حتى تتمكن بناتها من الزواج، وكذلك الشباب الذين رفض آباء زوجاتهم المستقبلين السماح لبناتهم بالانتقال إلى منطقة معزولة: بحسب التقاليد في المجتمع الفلسطيني، تتبع العروس زوجها.

يبقى تقديم خدمات الطوارئ مثل سيارات الإسعاف كما هو قبل تشرين الأول/أكتوبر 2015. ولكن لا يمكن تفادي التأخيرات بسبب نظام التنسيق المعمول به، والذي يتطلب من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، والتي تنسق بدورها مع مكتب الارتباط والتنسيق الإقليمي الإسرائيلي.<sup>9</sup> وللحد من مخاطر تأخير وصول فرق الإطفاء، زودت منظمة دولية السكان بطفايات حريق.<sup>10</sup>

أُعلن تل الرميذة وشارع الشهداء، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015، منطقة عسكرية مغلقة. ولا يسمح بالمرور إلا لسكان المنطقتين الفلسطينيين المسجلين لدى الجيش ومخصص لهم رقم مكتوب بخط اليد على غلاف بطاقات الهوية الخاصة بهم من خلال الحاجزين اللذين يتحكمان بالدخول إلى المنطقة.

### حوادث ومحاولات طعن ضد الإسرائيليين على أيدي الفلسطينيين في الخليل H2\*



\* أدت إلى إصابات ووفيات، بما في ذلك المنفذون أو المنفذون المشتبه بهم



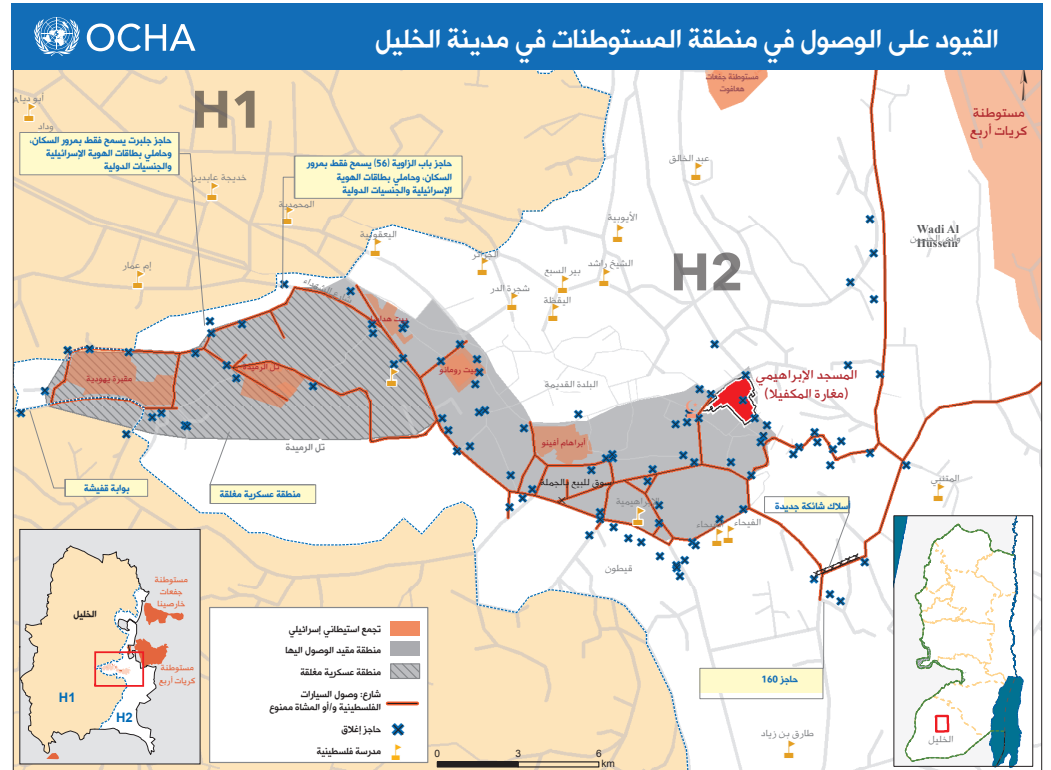
كذلك، تأثر الوصول إلى الخدمات الأخرى. حيث أفاد أحد سكان تل الرميده: «تفيض حفرة الامتصاص في بيتي منذ ثلاث سنوات، ولكنني لم أتمكن من جلب مضخات، ولم تتمكن البلدية من ربطنا بشبكة الصرف الصحي». وهناك أيضا 15 أسرة على الأقل في المنطقة غير متصلة بشبكة الصرف الصحي. ووفقا لبلدية الخليل، وافقت السلطات الإسرائيلية من حيث المبدأ على ربط الأسر بشبكة الصرف الصحي، لكنها لا تزال تقيد دخول العمال والآلات، بحجة أسباب لوجستية.

وكما كان الحال قبل فرض نظام الترقيم، يضطر أطفال تل الرميده وشارع الشهداء إلى استخدام طرقا التفاضية للوصول إلى مدارسهم، والتي تقع أيضا في منطقة الخليل 2. وأوضحت فتاة عمرها 13 سنة من تل الرميده قائلة، «أضطر للمرور من خلال حاجز باب الزاوية مرتين في اليوم لأصل إلى مدرستي وأعود إلى بيتي. ويستغرقني الأمر وقتا أطول مما لو كان شارع الشهداء مفتوحا لنا. وخلال الأعياد اليهودية وعندما يكون الوضع الأمني متوترا، يتم تفتيشي على الحاجز أيضا. ويطلب الجنود مني أن أفرغ حقيبتي وأظهر لهم الكتب التي بحوزتي».

وبسبب الأبواب الدوارة وأجهزة الكشف عن المعادن التي تم تركيبها في حاجزي باب الزاوية وجلبرت،<sup>11</sup> يسمح للمواد كبيرة الحجم مثل الأجهزة الكهربائية أو الأثاث بالمرور فقط من خلال بوابة مغلقة في العادة (قفيشة)، تبعد حوالي كيلومترين من نهاية باب الزاوية في شارع الشهداء. ويتطلب إدخال مثل هذه المواد تنسيقا مسبقا مع مكتب الارتباط المدني. وبما أنه لا يسمح للفلسطينيين بقيادة سياراتهم داخل المنطقة، يضطرون لنقل المواد بواسطة عربات صغيرة تدفع بالأيدي.

كذلك، تم تشديد القيود المفروضة على الوصول إلى منطقة الحرم الإبراهيمي/مغارة المكفلا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015. وعلى الرغم من رفع الحظر الشامل على دخول جميع الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 سنة خلال النصف الثاني من عام 2016، لا يزال من هم في هذه الفئة العمرية يحرمون بشكل متكرر من الوصول، وخاصة أيام الجمعة والسبت وخلال الأعياد اليهودية.

كان لنظام الترقيم وترسيخ البنية التحتية للحاجز أثر شديد على ظروف المعيشة للفلسطينيين، مما يزيد من عزلة السكان ويفصل العائلات عن بعضها.



### آخر التطورات:

أصدرت السلطات الإسرائيلية في 28 آذار/مارس 2017 أمرين لمصادرة أراضي بهدف توسيع حاجز جلبرت، وإحدى البوابات التي تمنع الوصول إلى المنطقة المغلقة.

## أسرة ممزقة الأوصال: حالة جميلة الشلالدة



تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

يقع بيت جميلة الشلالدة في شارع الشهداء بين حاجزين: باب الزاوية و55. ويغطي فناءه الوحيد المفتوح والمضاء طبيعياً سقف أمان من شبك معدني تم تركيبه عام 2005 لحماية جميلة وأسرتها من المستوطنين الذين يلقون الحجارة والقمامة عليهم. ويحد الجانب الجنوبي من الفناء روضة تل الرميذة الفلسطينية، التي افتتحت في عام 2015، وهي موقع تحدث فيه مضايقات مستمرة من المستوطنين. وقبل فتح الروضة، قالت جميلة إن المستوطنين كانوا يأتون ويجلسون على السور لمضايقتها وعائلتها، مما أجبر الأسرة على رفع السور عمودياً لوقف هذا النشاط.

تعيش جميلة البالغة من العمر 55 عاماً في شارع الشهداء منذ ثلاثين عاماً، واعتقلت في السجون الإسرائيلية 25 مرة لمواجهتها المستوطنين والجنود. وتحدثت عن تجربتها مع مضايقات المستوطنين وعنفهم، وعمليات الإغلاق العسكرية.

«لم أغير المنزل منذ أكثر من شهر الآن. أنا امرأة مريضة بالربو ولم أعد قادرة على تحمل إهانة الجنود أو الحواجز: الفحص الدقيق، وعمليات التفتيش والتأخيرات.<sup>12</sup> حتى أنني توقفت عن الذهاب إلى الطبيب. وتوقفت عن تناول الدواء واستخدم فقط جهاز الاستنشاق الذي اشتراه ابني لي. لا يستطيع أي من أفراد أسرتي الذين يعيشون جميعاً خارج البلدة القديمة زيارتي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015. وخلال عطلة العيد، صنعنا الكعك وأخذنا استعدادنا، لكن لم يسمح لأحد بالدخول. أستطيع فقط رؤية جرتي ومؤخراً بعض الأجانب الذين حضروا لإظهار تضامنهم. أظل غالباً في المنزل لأيام دون رؤية أي شخص إلا الجدران. حتى أنني لا أستطيع النظر للأعلى لرؤية السماء دون أن أتذكر مضايقات المستوطنين.

قالت جميلة، «الحي فارغ تقريباً من الناس. غادر ما يقرب من 80 أسرة خلال الانتفاضة الثانية. وأنا كنت من بين العدد القليل جداً، أسرة أو أسرتين، الذين بقوا. دفعت ثمننا باهظاً لذلك. زوجي طلقني في عام 2006 لأنني رفضت ترك المنزل بعد أن أطلق الجنود العنان لكلابهم لمهاجمته. وكذلك تم إغلاق ورشته لأعمال الخياطة، والتي تقع خارج المنزل مباشرة. كان لديه أربعة محلات، كلها مغلقة الآن. بقيت هنا مع ابني وابنتي، وهم متزوجون الآن. واحدة من بناتي تزوجت قبل شهرين فقط. قبل بضعة أشهر عندما كانت في طريقها إلى البيت من الكلية، تلقيت مكالمة هاتفية منها لتبلغني أن الجندي في حاجز باب الزاوية كان يطلب منها خلع جلابها - وهي ملابس طويلة فضفاضة - حيث كان جهاز كشف المعادن يرن في كل مرة تمر من خلاله. هرعت إلى الحاجز وأغلقت الطريق ولم أسمح للمستوطنين بالمرور. وطالبت بأن يذهب ضابط الجيش إلى هناك ويوبخ الجندي. وبعد الحادث، أصبحت ابنتي مريضة ومكتئبة. الحياة في شارع الشهداء كابوس. ليس هناك إنسانية. وليس هناك مساءلة. نحن نعيش حسب هوى المستوطنين والجنود.»

لم أغير المنزل منذ أكثر من شهر الآن. أنا امرأة مريضة بالربو ولم أعد قادرة على تحمل إهانة الجنود أو الحواجز: الفحص الدقيق، وعمليات التفتيش والتأخيرات.



## عماد أبو شمسية: يعيش في قفص ويشعر كأنه سجين

عماد من سكان تل الرميذة وناشط مع المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو يوثق انتهاكات حقوق الإنسان بكاميرا الفيديو خاصته. إنه متزوج ولديه خمسة أطفال. يقع منزل عماد بين حاجزي باب الزاوية وجلبرت، وكلاهما على بعد دقيقتين سيراً على الأقدام من منزله. وفي 24 آذار/مارس 2016، قام عماد بتصوير عملية قتل المهاجم العاجز عبد الفتاح الشريف على يد جندي إسرائيلي والذي أطلق النار عليه وأصيب بعد طعن أحد الجنود عند حاجز جلبرت. وفي 21 شباط/فبراير 2017، أدين الجندي بالقتل الخطأ لإطلاق النار على الشريف وقتله وحكم عليه بالسجن لمدة عام ونصف.<sup>13</sup>

كان الوصول إلى منزل عماد مثل الدخول في قفص. المدخل الرئيسي للمنزل مغلق بجدار خرساني، وألواح، أقيمت خلال الانتفاضة الثانية وتمتد لمسافة 50 متراً مع فتحة واحدة فقط عرضها أقل من متر. وهناك عند نهاية حاجز جلبرت مع الجدار برج مراقبة عسكري تم وضعه في المكان بعد تصوير حادثة الشريف. وعبر الطريق، هناك كاميرا مراقبة متصلة بدائرة تلفزيونية مغلقة في مواجهة منزل عماد؛ ووضعت هذه الكاميرا أيضاً بعد حادث آذار/مارس 2016. والمنزل نفسه محاط بسيج معدني شبكي والفناء الخارجي عليه سقف شبكي تم وضعه بعد هجمات المستوطنين المكثفة، بما في ذلك إلقاء القنابل الحارقة والحجارة الكبيرة. وتحدث عماد عن محنة الحياة في ظل تحت الإغلاق..

قال عماد، «منذ تصوير اعدام الشريف خارج نطاق القضاء، الحياة غير آمنة والأسرة تمزقت أوصالها. لقد تعرضنا لعنف المستوطنين وتهديداتهم، وكذلك للمضايقات من الجيش. ومنعنا الجيش لمدة أربعة أشهر، محتجاً بأسباب تتعلق بالسلامة، من استخدام المدخل الرئيسي للدخول أو الخروج إلى المنزل. ألقيت قنابل حارقة على بيتي واضطررنا للنوم خارج المدينة لبضع ليالي. واضطرت خوفاً على حياة ولدي الأكبر، أن أرسلهما إلى العيزرية. هما يبلغان من العمر 15 و17 عاماً فقط.

قال عماد، «ابنتي خطبت وتزوجت مؤخراً. خلافاً للتقاليد المحلية التي تقتضي بحضور أصهار المستقبل لطلب يد الابنة في منزل والديها، اضطررنا لعمل ذلك في منزل أحد الأقارب في الخليل 1. وأقيم حفل زفافها خارج منزلنا حيث لم يكن لدى الأقارب والأصدقاء، بما في ذلك العريس وأسرته، بطاقات هوية مع الأرقام الخاصة ولا يستطيعون عبور الحاجز. ولا يزال زوجها غير قادر على زيارتنا للسبب نفسه. «نظام الترقيم» هو نفس نظام السجون الإسرائيلية. نحن سجناء دون تاريخ للإفراج. وضع الإغلاق حداً لأي حياة طبيعية».



تصوير مكثفي لتسيق الشؤون الإنسانية

أبو شمسية يقف إلى جانب الجدار خارج منزله في تل الرميذة، الخليل، آذار/مارس 2017.

«منذ تصوير اعدام الشريف خارج نطاق القضاء، الحياة غير آمنة والأسرة تمزقت أوصالها. لقد تعرضنا لعنف المستوطنين وتهديداتهم، وكذلك للمضايقات من الجيش».

## قلق بشأن العقاب الجماعي: إجراءات جديدة تستهدف حقوق الإقامة لفلسطينيي القدس الشرقية



هذا القسم مساهمة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

في أعقاب تزايد الهجمات الفلسطينية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، طبقت السلطات الإسرائيلية إجراءات تعاقب الفلسطينيين على أفعال لم يرتكبوها و ليسوا مسؤولين عنها جنائياً، متذرة بالحاجة إلى الردع والوقاية. تشمل هذه الإجراءات تدمير منازل أسر الفلسطينيين الذين نفذوا هجوماً أو يشتبه في قيامهم أو التخطيط لهجمات، وإغلاق الأماكن التي يعيش فيها بعض هؤلاء المشتبه بهم.<sup>14</sup> وتزيد هذه الممارسات المخاوف بشأن العقاب الجماعي، وهو أمر محظور بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة.

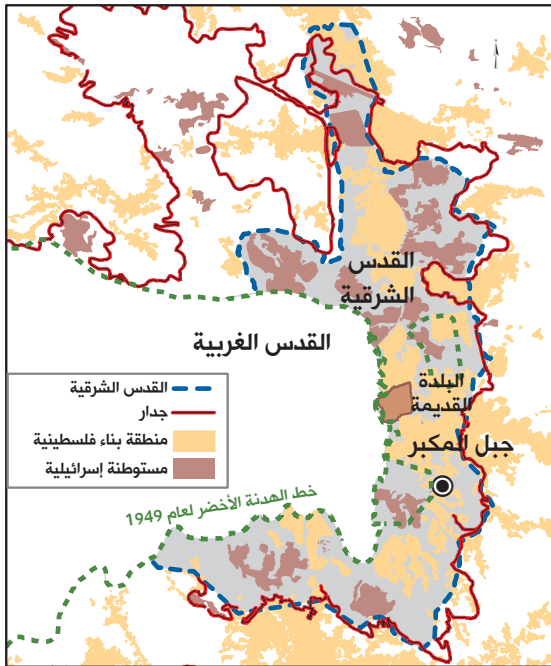
وفي الأشهر الأخيرة، استهدفت السلطات الإسرائيلية حقوق الإقامة لأفراد أسر الجناة المشتبه بهم، والذين يعيشون في القدس الشرقية، معرضين أفراد هذه الأسر لخطر الترحيل القسري كنتيجة لذلك.

وفي 8 كانون الثاني/يناير 2017، نفذ فلسطيني من حي جبل المكبر في القدس الشرقية هجوماً بالصدمة بسيارة قرب منزله، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود إسرائيليين وإصابة 15 آخرين مشاركين في جولة تعليمية؛ أطلقت النيران على المنفذ وقتل خلال الهجوم. وفي اليوم التالي، تلقى ثلاثة عشر من أفراد عائلته (عائلة القنبر) إخطارات بإلغاء إقامتهم في القدس الشرقية، بما في ذلك تصاريح الإقامة التي حصلوا عليها في إطار عملية «جمع شمل العائلة».<sup>15</sup> وقال وزير الداخلية الإسرائيلي، عند إعلان القرار لوسائل الإعلام: «ليكن معلوماً لكل الذين يفكرون في تنفيذ هجوم بأن أسرهم ستدفع ثمننا باهظاً لأعمالهم، وستكون العواقب وخيمة وبعيدة المدى».<sup>16</sup>

ألغى وضع الإقامة لأحد عشر من أفراد الأسرة في القدس الشرقية في 25 كانون الثاني/يناير 2017 بموجب المادة 11 (أ) (2) من قانون الدخول إلى إسرائيل. و نجا اثنان، لأنهما طفلان على ما يبدو. وعلى الرغم من أن الأساس المذكور الذي استند إليه الإلغاء كان الاشتباه بوجود روابط مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والتورط في نشاط إرهابي<sup>17</sup> فإن توقيت الإجراء وبيان الوزير يزيان المخاوف من أن هذا قد يكون إجراء

للعقاب الجماعي.

ويخشى أحد عشر فرداً آخر من أسرة القنبر الممتدة من تأجيل تجديد «تصاريحهم العسكرية لجمع شمل الأسرة» بسبب الهجوم. وقد انتهت هذه الوثائق، التي تسمح لهم بالعيش في القدس، في 5 آذار/مارس 2017، ولم يتم تمديدتها بعد أسبوعين عندما التقوا بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما تعرضت أسرة المهاجم المباشرة - زوجته وأطفاله الأربعة - لعقاب جماعي وللإخلاء القسري عندما تم إغلاق منزل أسرتهم بشكل عقابي في 22 آذار/مارس.<sup>18</sup>



إجراءات تعاقب الفلسطينيين على أفعال لم يرتكبوها وليسوا مسؤولين عنها جنائياً تثير مخاوف بشأن العقاب الجماعي.



يواجه سكان جبل المكبر (يبلغ إجمالي السكان ما يقرب من 24,000) ست عمليات هدم عقابية وإغلاق منازل منذ عام 2015، مما أدى إلى تشريد عشر أسر: 53 فلسطينياً، من بينهم 30 طفلاً.<sup>19</sup> وتُنفذت عمليات الهدم هذه على أساس علاقتها بخمس هجمات نفذها سكان من الحي وقتل فيها 14 إسرائيلياً (من بينهم أربعة جنود وشرطي) وأصيب 40 إسرائيلياً (من بينهم 15 جندياً وشرطياً).<sup>20</sup>

نطاق الإجراءات المطبقة عقب هجوم كانون الثاني/يناير 2017 يبدو أوسع مما كان عليه الحال في الماضي ويؤثر على عدد كبير من أفراد العائلة الممتدة والجيران. وبين 9 و16 كانون الثاني/يناير، تلقى ما يقرب من 240 أسرة تعيش في 80 مبنى إخطارات من بلدية القدس لمخالفات التخطيط وتقسيم المناطق، والتي تعرضهم لخطر عمليات الهدم والإخلاء القسري.<sup>21</sup> كذلك، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هدم 12 مبنى غير سكني بسبب عدم وجود رخصة بناء. وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها السلطات البلدية مثل هذا الإجراء في الحي، فإن شدة ونطاق الإجراءات فاجأتا السكان. وبالنظر إليها في سياق هجوم كانون الثاني/يناير وإجراءات البلدية، فإن ذلك يثير المخاوف من أن هذه الإجراءات كان الهدف منها معاقبة السكان على النطاق الأوسع.

كانت المحكمة العليا الإسرائيلية سمحت في السابق بعمليات هدم عقابية، لكنها لم تصدر بعد حكماً بشأن دستورية إلغاء الإقامة العقابي. ولا تزال هذه الإجراءات العقابية تواجه طعناً في المحكمة منذ عام 2006.<sup>22</sup> وبغض النظر عن الموقف بموجب القانون الإسرائيلي، فإن جميع أشكال العقوبات الجماعية غير مشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني، كما تنتهك مجموعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحماية المتساوية أمام القانون وافتراض البراءة.<sup>23</sup> ويمكن أن تؤدي الممارسة المحددة لإلغاء الإقامة إلى انتهاك الحظر على عمليات الترحيل القسري بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة.

منذ عام 2015، واجه سكان جبل المكبر ست عمليات هدم عقابية وإغلاق للمنازل، مما أدى إلى تشريد عشر أسر: 53 فلسطينياً، من بينهم 30 طفلاً.





## حالة منوه القنبر



القنبر، والدة ميثق هجوم كانون الثاني/يناير 2017 من جبل المكبر والتي ألغيت إقامتها آذار/مارس 2017.

منوه أحمد حمدان القنبر (64 عاما) هي واحدة من بين الذين ألغيت إقامتهم في القدس الشرقية، وهي والدة منفذ الهجوم فادي القنبر. وكانت قد حصلت على إقامة دائمة في عام 1988 في القدس الشرقية بعد عملية جمع شمل تمت بعد زواجها في عام 1981. وبعد يوم من الهجوم، سلمت السلطات الإسرائيلية منوه إخطارا بجلسة في وزارة الداخلية للنظر في وضع إقامتها.

أبلغت منوه المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنها حضرت الجلسة في 18 كانون الثاني/يناير مع محاميها، وزوجها وابن

آخر. وعلى الرغم من أن الإشعار الموجه لها كان على أساس أن زوجها كان على ضرة وحصلت على إقامتها على أساس معلومات كاذبة، قالت إن ذلك لم يكن محور الجلسة، وإنما كانت المناقشة حول ابنها والهجوم الذي قام به، وإذا ما كانت تؤيد عمله. وهذا يثير من جديد تساؤلات حول أساس الإجراء المتخذ ضدها وضد أفراد أسرتها الآخرين.

وعلى الرغم من الطبيعة الخطيرة للادعاءات الجنائية الموجهة ضدهم (علاقات مع داعش والتورط في نشاط إرهابي)، يبدو أنه لم يتم توجيه اتهام أو القبض على منوه أو غيرها من أفراد عائلة القنبر على هذه الأسس. وما زالوا يعيشون في الحي ولكنهم يواجهون خطر الترحيل القسري إذا لم ينجح استئنافهم المقدم ضد الإلغاء.<sup>24</sup>

ويوضح الترحيل القسري لواحدة من السكان الآخرين من جبل المكبر، نادية أبو جمل - والتي قتل زوجها ستة إسرائيليين في هجوم في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 - الأثر المدمر لمثل هذه الإجراءات على الفلسطينيين. تم إلغاء طلب نادية أبو جمل لجمع الشمل بعد الهجوم، وأيدت المحكمة العليا الإسرائيلية إلغاء وضع إقامتها في تموز/يوليو 2015. وهدم منزل أسرتها كعقوبة في تشرين الأول/أكتوبر 2015. ومع إجبارها على الخروج، هي تعيش حاليا في الضفة الغربية خارج الجدار، ومفصولة عن أطفالها الأربعة الذين ما زالوا يعيشون مع جديهم في جبل المكبر.

وتحدثت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع منوه القنبر مرة أخرى بعد أن أغلق منزل ابنها عقابيا في آذار/مارس. وعلى الرغم من خطر ترحيلها قسرا، كانت أكثر قلقا على أسرتها: «أخشى أن يتم فصلي عن أولادي وأحفادي. وزوجي لا يستطيع النوم في الليل بسبب القلق والتوتر. إنه لا يعرف ما سيحدث لنا. علي أن أبقى ثابتة وقوية لتقويته».

بغض النظر عن الموقف بموجب القانون الإسرائيلي، فإن كل أشكال العقاب الجماعي غير مشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني كما تنتهك مجموعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحماية المتساوية أمام القانون وافتراض البراءة.



ساهمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في هذا القسم

## تفشي مرض حيواني يشكل خطرا على سبل العيش الضعيفة أصلا في قطاع غزة

أبلغت وزارة الزراعة الفلسطينية في قطاع غزة في 26 كانون الثاني/يناير 2017، عن أول تفشي رسمي لمرض الحمى القلاعية في مزارع ماشية في شمال غزة ورفع. وتشير الدلائل الوبائية المبكرة إلى احتمال أن تكون الحيوانات التي يتم تهريبها من مصر قد نقلت وباء الحمى القلاعية إلى قطاع غزة. وبحلول 8 آذار/مارس 2017، أثرت الحمى القلاعية على 105 من المزارع في غزة: أكثر من 3,000 رأس من الماشية (ثلث مجموع الثروة الحيوانية)، بالإضافة إلى ما يقرب من 3,000 من الحيوانات المجتررة الصغيرة (معظمها من الأغنام)، أي أقل قليلا من 5 بالمائة من المجموع.

وقد يكون لهذا التطور أثر إضافي على سبل عيش الذين يعتمدون على قطاع الثروة الحيوانية،<sup>25</sup> والذي ضعف في الأصل جراء الحصار المفروض منذ ما يقرب من عشر سنوات، والأعمال الحربية المتكررة وتدمير الممتلكات الإنتاجية، والانقسام الفلسطيني الداخلي. وأفاد أصحاب الاهتمام بهذا القطاع باعتماد استراتيجيات تكيف سلبية في شباط/فبراير مثل بيع الحيوانات، وغالبا دون قيمة السوق، لتجنب احتمال الخسارة الكاملة إذا كانت حيواناتهم ستصاب بالحمى القلاعية.

### الإجراءات الوقائية وتدابير التخفيف

وبعد الكشف عن تفشي المرض، أطلقت وزارة الزراعة حملة تطعيم طارئة وصلت إلى ما يقرب من 17,000 حيوان. وسهل التنسيق بين الخدمات البيطرية الفلسطينية والإسرائيلية دخول اللقاحات الأساسية اللازمة لاتخاذ تدابير السيطرة على المرض. وطلبت وزارة الزراعة الدعم لشراء جرعات من اللقاح لنحو 42000 حيوان إضافي.

وبحلول منتصف آذار/مارس 2017، تباطأت وتيرة المرض نتيجة إجراءات المراقبة المؤقتة التي اتخذتها الخدمات البيطرية، بما في ذلك حملة التطعيم؛ ووقف استيراد الحيوانات؛ وإغلاق أسواق الحيوانات؛ وتعزيز إجراءات المراقبة والإشراف على الحيوانات لتجنب البيع غير الرسمي للماشية؛ ووقف انتقال الحيوانات بين المناطق.



وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم دورة لتثقيف أصحاب الماشية حول الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها للحد من انتشار الحمى القلاعية، مثل تطبيق الحجر الصحي، وعزل الحيوانات المصابة، وتجنب الاتصال بين المزارع المصابة وغير المصابة.

### مخاوف بشأن قدرة الوقاية المحدودة

على الرغم من النجاح، في نهاية المطاف، في وقف انتشار المرض، فقد تقوضت استجابة وزارة الزراعة لتفشي المرض بسبب أوجه القصور الهيكلية في القدرة على الوقاية من الأمراض الحيوانية في غزة، بما في ذلك عدم كفاية إجراءات المراقبة وعدم توفر اللقاحات. ويوجد حالياً ما يقدر بنحو 20 طبيباً بيطرياً في كامل قطاع غزة، وكثير منهم يعملون بدون أجر. وسيصل ما يقرب من 60 بالمائة من هؤلاء المهنيين إلى سن التقاعد خلال السنوات الثلاث المقبلة. وهذا أمر مزعج بشكل خاص نظراً لأن غزة ليس فيها كلية جامعية في العلوم البيطرية، وفي ظل الحصار، فإن الطلاب البيطريين المحتملين غير مؤهلين للحصول على تصاريح الخروج للحصول على التعليم في الضفة الغربية أو إسرائيل أو أي مكان آخر. وحتى لو رفعت القيود الحالية على الفور، نظراً لطول الدراسات البيطرية، فإنه سيستغرق أكثر من خمس سنوات حتى يصبح الخريج الأول متاحاً.

### ما هو مرض الحمى القلاعية؟

الحمى القلاعية هو مرض حيواني عابر للحدود يصيب الماشية والحيوانات المجترة الصغيرة. ونادراً ما يكون مميتاً لكنه في الغالب منهكاً للحيوان، ويقلل من إنتاجيته، مما يعرض سبل العيش للخطر ويسبب مخاطر كبيرة على قطاع الثروة الحيوانية والاقتصاد ككل مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الأمن الغذائي والتجارة. لا يمكن أن تنتقل الحمى القلاعية إلى البشر، وتبقى جميع المنتجات (الحليب، واللحوم وغيرها) من الحيوانات المصابة آمنة للاستهلاك البشري. والتهديد الناجم عن الحمى القلاعية هو الأكبر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث تكون القدرات على السيطرة على الأمراض الحيوانية أقل تمكينا، وغالبا ما تنتشر الأمراض بسرعة أكبر.<sup>26</sup>

على الرغم من النجاح، في نهاية المطاف، في وقف انتشار المرض، فقد تقوضت استجابة وزارة الزراعة لتفشي المرض بسبب أوجه القصور الهيكلية في القدرة على الوقاية من الأمراض الحيوانية في غزة،



## الهوامش

1. قد تتغير احتياجات التمويل هذه اعتماداً على بيئة التشغيل في غزة ومساهمات التمويل الأخرى للمنازل المهتمة بشكل كامل.
2. تجمع استيطاني آخر، امتداد لمستوطنة كريات أربع، على حدود الخليل 2 حيث يتم تقييد الحركة الفلسطينية أيضاً، خاصة في أيام السبت وأثناء الأعياد اليهودية. واستولى المستوطنون على منازل فلسطينية متناثرة في داخل منطقة الخليل 2.
3. الأرقام على أساس دراسة مسحية في عام 2015 أجرتها لجنة إعمار الخليل.
4. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، A/HRC/34/38، الفقرة 28، 16 آذار/مارس 2017.
5. لجنة إعمار الخليل.
6. السكان دون سن 16 عاماً غير مسجلين حيث أنهم لا يحملون بطاقات هوية، لكن يسمح لهم بالمرور من خلال الحاجزين.
7. سمح منذ أيار/مايو 2016 لحملة الهوية الإسرائيلية والجنسيات الدولية بالوصول.
8. في 13 آذار/مارس 2017، حاول موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زيارة شارع الشهداء وتل الرميده. وموظفون متخذين طريق المسجد الإبراهيمي، من خلال حاجزين مأهولين قبل أن يتم إيقافهم، ورفض الجنود الإسرائيليون دخولهم عند حاجز ثالث، هو حاجز تنوفا، وكل ذلك خلال دقيقتي سير على الأقدام. وأبلغ الجنود الموظفين أن شارع الشهداء وتل الرميده أعلننا منطقة عسكرية مغلقة بسبب مراسم بويريم الاحتفالية ويسمح فقط للمستوطنين الإسرائيليين ومدعوهم بالمرور.
9. يسمح لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، منذ عام 2012، بعد ثلاث سنوات من المفاوضات مع السلطات الإسرائيلية، بتشغيل سيارة إسعاف ومحطة فرعية في البلدة القديمة في الخليل.
10. تم توزيع طفايات الحريق بعد إحراق منزل عائلة دوابشة في دوما في 13 تموز/يوليو 2015 على يد المستوطنين، مما أدى إلى موت الأم والأب وابنتهما الرضيع.
11. لا توجد أبواب دوارة في حاجز جلبرت، فقط باب مجهز بجهاز كشف المعادن.
12. يمكن أن تكون الحواجز مغلقة في أي وقت ودون أي إنذار مسبق للسكان المحليين. وعندما زار موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الخليل في 13 آذار/مارس، التقوا بحوالي ثمانية فلسطينيين عند الحاجز المقام بين السوق القديم والمسجد الإبراهيمي/ مغارة المكفيل. كان الرجال ينتظرون بالفعل الجنود لما يقرب من ساعة ليسمحوا لهم بالدخول والذهاب إلى منازلهم ولم تكن لديهم أية فكرة عن موعد فتح الحاجز.
13. انظر جيلي كوهين، «مطلق النار في الخليل، إيلور أزاريا حكم عليه بالسجن عام ونصف لإطلاق النار على مهاجم فلسطيني جريح» 21 شباط/فبراير 2017، هآرتس: <http://www.haaretz.com/israel-news/1.767137>
14. عبر الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً عن القلق بشأن مثل هذه الممارسات، مؤكداً أنها قد تصل إلى حد العقاب الجماعي الممنوع، A/HRC/31/40 الفقرات 29-33، 16 آذار/مارس 2017: A/HRC/34/36 الفقرات 31-33: A/71/364 الفقرات 29-25، 16 آذار/مارس 2017.
15. يجب على حاملي بطاقة هوية القدس الشرقية الذين يتزوجون أشخاصاً يحملون هوية الضفة الغربية أو غزة أن يقدموا طلباً إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية لجمع الشمل نيابة عنهم إذا كانوا يرغبون في العيش معاً في القدس الشرقية. وفي عام 2002، جمدت إسرائيل طلبات جمع الشمل العائلي، وبعد ذلك بسنة أدخلت التجميد في قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت). تم تعديل القانون في عام 2005، مما جعل النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن 25 سنة والرجال الذين تزيد أعمارهم عن 35 سنة مؤهلين للحصول على تصاريح عسكرية لجمع شمل الأسرة للعيش مع أزواجهم في القدس الشرقية. ويسمح تعديل إضافي في عام 2007 بأن تقوم لجنة بمراجعة بعض الحالات خارج الفئة المؤهلة أعلاه والنظر في جمع شمل الأسرة بناءً على «أسس إنسانية استثنائية».
16. <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4905413,00.html>
17. رسالة مؤرخة في 25/01/17 من سلطة السكان والهجرة.
18. <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1840>
19. هذا بالإضافة إلى 36 عملية هدم وحوادث هدم ذاتي جرت على أساس عدم وجود رخص بناء وأدى ذلك لتشريد 44 شخصاً ومن ناحية أخرى أثر على 46 شخصاً آخرين خلال الفترة نفسها (2015 - كانون الثاني/يناير 2017).
20. قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول حماية المدنيين.
21. رسم الخرائط الأولية للأشخاص المتضررين من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2017.
22. محكمة العدل العليا 7803/06. تم ترحيل أربعة فلسطينيين من القدس الشرقية قسراً إلى الضفة الغربية بعد إقامتهم على أساس عدم الولاء بسبب ارتباطهم بالمزعم بحركة حماس. انظر أيضاً A/67/372، الفقرة 39.
23. المادة 14، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اعتماداً على شكل العقوبة، يمكن انتهاك المزيد من الحقوق. على سبيل المثال، تؤدي عمليات الهدم العقابية إلى انتهاكات للحق في السكن الملائم وحظر الإخلاء القسري (المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انظر أيضاً المواد 6 و 7 و 9 و 16 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).
24. المادة 47، اتفاقية جنيف الرابعة. السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية هم أشخاص محميون بموجب القانون الدولي الإنساني، رغم ضم إسرائيل غير المشروع للمدينة.
25. وتبين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من 2012/3 أن 15,983 موظفاً زراعياً (بما في ذلك المدفوع لهم، وغير المدفوع لهم والمؤقتين) في الممتلكات الحيوانية والمختلطة. وهذا الرقم لا يعبر عن المشاركين في المعالجة الثانوية.
26. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة الفاو والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، على تنفيذ مسار التحكم التدريجي في مكافحة مرض الحمى القلاعية منذ عام 2008. ولمزيد من المعلومات انظر:

[/http://www.fao.org/ag/againfo/commissions/eufmd/commissions/eufmd-home/en](http://www.fao.org/ag/againfo/commissions/eufmd/commissions/eufmd-home/en)